

تلعب عملية المشاورات العامة دوراً بارزاً وهاماً في عملية صناعة وبناء النص التشريعي لما لهذه العملية من أهمية كبيرة في بناء لغة مشتركة بين السلطة العامة من جهة، وبين المجتمع الذي صدرت به هذه التشريعات من جهة أخرى، وحتى يكون لأي نص تشريعي قوة نفاذ تلقائية يجب أن يولد من رحم المجتمع الذي يعيش فيه، وإلا ولد مشوهاً غير قابل للتطبيق على أرض الواقع.

ويعتبر قانون المشاورات العامة من أدوات سيادة القانون، حيث يكون جميع الأشخاص متساوين أمام القانون، والمساءلة أمام القانون، ويكون لهم الحق في المشاركة في صنع القرار، في لبنان تشعر شريحة كبيرة، ان لم نقل معظم الشعب اللبناني بالتهميش وبالغربة تامة عن أي عملية تشريعية او رسم لسياسة أو قرار.

من هنا نشأت الحاجة في لبنان الى سنّ قانون للمشاورات العامة، يكون بمثابة وسيلة لإشراك المواطن اللبناني في صنع القرار، واعطائه الحق في ابداء رأيه بالسياسات والقوانين والقرارات المقترحة من قبل السلطة، وكضمان لتحسين تقديم الخدمات العامة، وتحسين مساءلة السلطات العامة، وتأمين المشاركة الحقيقية في الحياة العامة وتأمين احترام حقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويلعب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دور هام لإرساء الفهم العام لأهمية هذا القانون وتشجيع المواطنين وتحفيزهم على الاشتراك في المشاورات العامة.

فما هي أبرز مواد هذا القانون؟

- متى يجب اجراء المشاورات العامة؟

يطبق هذا القانون على كافة المشاورات العامة التي تنظمها السلطات العامة فيما يتعلق بأي مبادرة تشريعية، فيما عدا الحالات مستثناة بموجب قانون وهي حالياً تشمل المواضيع التالية:

(أ) قضايا الأمن القومي، وحماية المصالح القومية، والدفاع الوطني والأمن العام؛

(ب) القضايا المتعلقة بسيادة الدولة.

(ت) الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

(ث) ما ينال من المصالح المالية والاقتصادية للدولة وسلامة العملة الوطنية.

- بيان الخطة والهدف من اجراء المشاورات العامة.

يجب على السلطة العامة التي تطلب اجراء المشاورة على أي مبادرة تشريعية ان تحدد الهدف الذي ترمي اليه من خلال إطلاق المشاورات،

وقد تهدف المشاورات العامة الى:

- 1- تقديم معلومات حول المبادرة التشريعية أو التشريع للمجموعات المعنية.
- 2- الوقوف على وجهات نظر الأطراف المعنية بشأن التشريع او السياسة المقترحة.
- 3- تحديد مواطن الخلاف او الرفض التي قد تنشأ حول المبادرة التشريعية، ومحاولة تفاديها.
- 4- التحقق من مدى انسجام التشريع المقترح مع التشريعات الأخرى الموجودة اصلاً ومدى قبول المواطنين له.
- 5- اشراك الأطراف المعنية بإعداد وصياغة المبادرة التشريعية المقترح وخاصة أهل الخبرة والأطراف الأكثر تأثراً به.

- من الذين يتم اشراكهم في المشاورات العامة، وكيفية تبليغهم والوصول الى أكبر عدد من الأطراف المعنية لإشراكهم في عملية التشاور.

هي مبدئياً الفئات المتأثرة بالمبادرة التشريعية، يتمّ ابلاغهم الكترونياً عبر السجل الإلكتروني المقترح انشاءه كمنصة لإجراء المشاورات العامة، كما ويجب ان يتم اشعار التبليغ عبر وسائل الاعلام المرئي المسموع والمكتوب، كذلك عبر الوسطاء وهم ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات القدرة على التواصل والاتصال بجمهور المواطنين.

- كيف يتم اجراء المشاورات العامة من يديرها ويشرف عليها ومدتها؟

تكون المشاورات العامة مفتوحة لجمهور المواطنين، ويمكن ان تقرر السلطة المعنية اجراء المشاورات العامة باستخدام الوسائل الخاصة (جلسات الاستماع العام، الهيئات الاستشارية، لجان الخبراء)، ولكن يجب على السلطة العامة في حال اختيار الوسائل الخاصة ان تبين الأسباب التي دعتها الى هذا الاختيار.

يدير ويشرف على حسن سير المشاورات العامة لجنة مؤلفة من قضاة ومحامين واختصاصيين وممثلين عن السلطة العامة الداعية لإجراء المشاورات العامة، يعاونها جهاز اداري وتكون تابعة لوزارة العدل.

- كيفية تقديم الآراء والتوصيات والمقترحات.

تقدم الآراء والتوصيات والمقترحات اما الكترونياً عبر منصة الكترونية سيتم انشاءها كمنبر لإجراء المشاورات العامة.

او مباشرة عبر تسجيلها في قلم الجهاز الإداري الذي يعاون لجنة المشاورات العامة.

- كيفية تحليل هذه التوصيات والآراء والمقترحات.

يتم جمع هذه التوصيات والآراء والمقترحات، ويتم درسها وتحليلها من قبل لجنة المشاورات العامة، ومن ثم تنظيم تقرير اولي يبين التوصيات والآراء والمقترحات التي تم قبولها وتلك التي تم رفضها مع تبرير أسباب الرفض والاستبعاد.

- عملية رفض وقبول هذه التوصيات، وكيفية الرقابة على حسن سير عملية المشاورات.

تتم الرقابة على حسن سير عملية المشاورات العامة على مرحلتين:

● المرحلة الأولى: من قبل الأطراف المعنية أنفسهم:

بعد انتهاء المشاورات العامة وتنظيم التقرير الأولي من قبل لجنة المشاورات العامة، تقوم اللجنة بنشر تقريرها عبر السجل الإلكتروني وعبر جريدة وطنية معروفة، ويكون للأطراف المعنية حق ابداء ملاحظاتهم على التقرير واعتراضاتهم بشأن ما تم قبوله أو رفضه.

بعد انتهاء مهلة الاعتراض تقوم لجنة المشاورات بإعادة درس وتحليل ما ورد إليها، وتنظم تقريراً نهائياً يعتبر جزء لا يتجزأ من الأسباب الموجبة للمبادرة التشريعية،

● المرحلة الثانية: مجلس النواب والنواب:

بعد إحالة المبادرة التشريعية للدرس امام اللجنة/ او اللجان النيابية تقوم هذه الأخيرة بإجراء الرقابة على حسن تطبيق قانون المشاورات العامة، ويتم اتخاذ الموقف القانوني في حال تبين وجود مخالفات عند اجراء المشاورات العامة.